كلية دار العلوم

جامعة المنيا

المؤتمر الدولي الخامس

إسهام العلماء المسلمين في الحضارة العالمية

في الفترة من ٨: ١٠ مارس ٢٠٠٩م

تحت رعاية

السيد الأستاذ الدكتور/ هاني هـــلال

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

السيد الأستاذ الدكتور/ ماهر جابر محمد

رئيس الجامعة

رئيس شرف المؤتمر

أ.د/ علي جمعـــــة محمد

مفتي الديار المصرية

أمين عام المؤتمر

أ.د/ محمد عبد الرحمن الريحاني

رئيس المؤتمر

أ.د/ محمد عبد الرحيم محمـــد

إسهامات العلماء العرب في تقعيد النحو العربي:
نظرات النحويين في الإعراب والعوامل

د/ صالحة حاج يعقوب
قسم اللغة العربية وآدابها الجامعة الإسلامية العالمية
ماليزيا

يهدف هذا البحث إلى دراسة إسهام العلماء العرب في تقعيد النحو العربي في مفهوم العمل النحوي في تفسير التغير اللفظي والمعنوي في أواخر بعض الكلمات لاختلاف مواقعها في الجمل. وقد اعتمدت الباحثة في هذا الشأن على منهج نظري تحليلي يقضي بتتبع تطور العمل النحوي في كتابات النحويين القدامى أمثال سيبويه والجرجاني وابن جني والأنباري وابن يعيش وابن هشام وبتقويم موقف بعض المعارضين منهم ابن مضاء وإبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب وعبد القاهر المهيري. وذلك فيما يخص كتاباتهم عن تفسير التغير اللفظي والمعنوي في أواخر بعض الكلمات، ومن خلال هذه الدراسة تحاول الباحثة أن تحدد مدى فاعلية العمل النحوي في تراكيب الجمل. ثم تؤسس إطار للتكامل المعرفي يسهم في توظيف أدبيات هؤلاء القدامى وإسهامات المحدثين الأولين في تقديم فهم أفضل لدور العمل في دراسة القضايا اللغوية وإشكالاتها النحوية.

مفهوم حركات الإعراب والعوامل:

تعتمد اللغة العربية الإعراب وسيلةً لفهمها، فالإعراب دالٌ على المعاني، وأن علاقته حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه[1]. والإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن، والفعل المضارع، وفي بعض تصاريف الكلام ضرورة دعت إلى جعل علامة الإعراب حرفا، وذلك في الأفعال الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين. وحركات الإعراب هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون في آخر الكلمة في

---

[1] انظـر السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق عبد العال سالم مكرّم ، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م ، ١/١٨٨.

مثل "زيدٌ مجتهدٌ" و "مررت بزيدٍ" و "ضرب عمرو زيدا". فالدال في كلمة "زيد" يُغيّر بسبب تغيّر العامل. لأن العامل هو الذي يؤثر على كلمة "زيد" ففي مثل "زيدٌ مجتهدٌ"، فـ "زيد" يرفع بالضمة وعامله الابتداء[٢] وهذا عند البصريين. وأما الكوفيون فيرون أنّ "زيد" يرتفع بالخبر أي مجتهدٌ[٣]. وكذلك في المثال الثاني "مررت بزيدٍ" فالفعل الباء هي العاملة المؤثرة في زيدٍ بالكسر وأنّه في محل نصب. والمثال الثالث "ضرب عمرو زيداً" فالعامل هو ضرب الذي يؤثر على "زيداً" بالفتحة. وقد قسّم النحاة القدامى فكرة العامل في النحو العربي إلى ثلاثة أقسام وهي، العامل والمعمول والعمل[٤]. والعامل كما ناقشنا سابقاً هو المؤثرٌ في المعمول. فالمعمول هو ما يؤثر فيه العاملُ. وفي الأمثلة السابقة "زيدٌ وبزيدٍ وزيداً" معمولات تأثرت بالعوامل هي الابتداء، و"الباء" و"ضرب". وقسّم النحاة[٥] العامل إلى لفظي ومعنوي، فالعامل اللفظي نحو: مررت بزيدٍ، فكلمة "زيدٍ" مجرور بالكسرة لفظياً وليس معنوياً. وأما العامل المعنوي فهو غير ملموس، نحو: "زيدٌ" في "زيدٌ مجتهدٌ"، فـ "زيدٌ" يُرفع بالابتداء، والابتداء هو العامل المعنوي غير الملموس.

وكذلك قسم النحاة المعمولات إلى قسمين؛ معمول لفظي ومعمول معنوي، فالمعمول اللفظي، نحو: إنّ زيداً مسافرٌ فـ "زيداً" يتأثر بأنّ وتأثيره لفظي ملموس وأما المعمول المعنوي فهو نحو: "الصابئون" في الآية ﴿ إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾ [٦] . فـ "الصابئون" رفع على موضع "إنّ" لأنه قبل تمام الخبر[٧]. والعمل هو نتيجة أو دوال النسبة في عملية العوامل والمعمولات. وقسّم النحاة العمل إلى أربعة أقسام، وهي الضمة (ـُ) في المفرد وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير والفعل المضارع،

---

[٢] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق حسن حمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٤٩/١.

[٣] المصدر السابق، ٤٩/١

[٤] الجرجاني، **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، تحقيق البدراوي زهران، القاهرة: دار العارف، ط ٢، ص ١٤٩-١٧٢.

[٥] المرجع السابق، ص ١٤٩-١٧٢.

[٦] سورة المائدة: ٦٩.

[٧] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ١٧٥/١-١٧٦

والواو في جمع المذكر والملحق به، وفي الأسماء الخمسة، والألف في المثنى والملحق به وثبوت النون. والنصب قُسِّم إلى ثلاثة أقسام: النصب بالفتحة (-َ) في المفرد وجمع التكسير، الياء في جمع التكسير والملحق به، وفي المثنى والملحق به، والألف في الأسماء الخمسة. والكسرة قُسِّم إلى قسمين، الجر (-ِ) في المفرد وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير وفي الأسماء الخمسة، والياء في جمع مذكر السالم والمثنى والملحق بهما، والفتحة في الممنوع من الصرف. والجزم، بالسكون في المضارع الصحيح الآخر وحذف حرف العلة في المضارع المعتل الآخر والنون من الأفعال الخمسة.

فهمنا من ذلك، إنّ تقعيد النحو العربي بناء على أساس نظرية العامل لتفسير ظاهرة تغير أواخر بعض الكلم لفظيا ومعنويا لاختلاف مواقعها في الجمل. وتطور الاهتمام بهذا النظام بظهور مذهبي البصرة والكوفة، ولا شك في أنّ هذا التطوّر أدّى إلى أوجه من المشاكل والاختلاف بين النحاة في إثبات قواعد النحو العربي. وقد بدأت فكرة العمل النحوي بسيطة متدرجةً بوصفها قاعدة تضبط الإعراب، وتتعلق بالتأثير والتأثر بين مكوّنات الجملة العربية.

النقاش حول إسهامات النحاة في تقعيد النحو:

كما ذكر سيبويه في الكتاب "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لِماَ يحدث فيه العامل – وليس شيء منها وهو يزول عنه – وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[٨]. ومن هذا القول يقسم العوامل إلى ثلاثة أقسام وهي، ما كان العامل لفظاً من الألفاظ بقوله " ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه[٩]، أي نوع العامل اللفظي أربعة، الرافع والناصب والجار والجازم. فذكر بعض الأمثلة منها وهي "يفعلُ" في حالة الرفع، و"لن يفعلَ" في حالة النصب، و"لم يفعلْ" في حالة الجزم،

---

[٨] سيبويه، **الكتاب**، ٤١/١

[٩] المصدر السابق، ٤١/١

وفي حالة الجر "مُرِرتُ بزيدٍ" فالباء يؤثر على "زيد"[١٠]. وقد ذكر سيبويه في موضع آخر ممن كتابه :أولا:- في مثل "دخلتُ البيتَ" العامل هو الفعل "دخل". وثانيا:- في مثل "سقياً ورعياً" أنه ينتصب على إضمار الفعل، فهذا يدل على أنّ الفعلَ في تصوّره هو العامل، وإن كان شيئا مقدّرا كما في قوله "وإنما ينصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكور فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت "سقاك الله سقياً" و "رعاك الله رعياً"[١١]. وثالثا، هو العامل المعنوي كما فهمنا من قوله "ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضَربُ اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب[١٢] أي ما كان العامل ليس له صورة ظاهرة ملموسة في مثل "زيدٌ كم مرّة رأيته" وذكر سيبويه أن العامل في "زيد" هو الابتداء.

وترى الباحثة أنّ ابن جني وهو من علماء اللغة يعلل بالعامل الواجب أي بالعلة الحقيقية، فقال "اعلم أنّ علل النحويين – وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أوخفّتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه"[١٣]. وقال في مكان آخر في الخصائص " إذا قيل لِمَ ارتفع الفاعل؟ قيل: لاسناد الفعل إليه"[١٤]. ومن هنا تأملت الباحثة رأي قطرب بن المستنير حينما تكلم في إنكار أنّ اللغة العربية قد اعتمدت على العلامات الإعرابية[١٥]، كما في قوله "وجود أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني.

ويمكن القول بأن ابن مضاء تلميذ ابن حزم الظاهري تأثر بهذين الرأيين ولا سيما رأي ابن جني عند ما قال في كتابه الردّ على النحاة "هو المتكلم" لأن العوامل

---

[١٠] المصدر السابق، ٤١/١ – ٤٢

[١١] المصدر السابق، ٣٧٢/١-٣٧٣

[١٢] المصدر السابق ، ٤١/١

[١٣] ابن جني، **الخصائص**، ٥٧/١

[١٤] المصدر السابق، ١٦٠/١

[١٥] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص ١٤٥.

النحوية لم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة[١٦]. وهذا القول قريب إلى قول ابن جني أنّ المتكلم بنفسه هو العامل[١٧]. ويتساءل ابن مضاء عن "الفاعل" لماذا وبماذا يُرفع؟ هل بسبب أنّ العرب نطقت به سليقةً؟ وتساءل أيضاً "فلماذا لم تُعكَسْ القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ وأجاب ربما ذلك لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثُرُ في كلامهم ما يستخفون"[١٨]. وبعد ذلك قسّم الاعتراض على التقدير إلى ثلاثة؛ القسم الأول هو ما لا يتم الكلام إلا به، وأنّ حذفَها أوجزُ وأبلغُ نحو "سقيا". والقسم الثاني هو محذوف لا حاجة بقولٍ إليه بل هو تام بدونه في مثل "أزيداً ضربته" ويقول أن هذه الجملة لا دليل عليها. ويقول أنه مرفوع إذا كان مبتدأ ومنصوب على أنه غير مبتدأ، وجاء باقتراح أنّه إنْ روعي المرفوع رُفع وإن روعي المنصوب نُصب. والقسم الثالث، هو إنْ أظهر العامل المحذوف فتغير الكلام في مثل "يا عبد الله"، وصار النداء خبراً. وبعد ذلك قدّم الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات في مثل زيد ضارب أبوه عمرا، ضارب من المشتقات تضمن ضميراً مستترا. وكذلك ذكر ابن مضاء عن قول سيبويه في كلمة "علّقت" ولا أقول "أعملت" وهذا ما يتعلق بباب التنازع كما في مثال (قام وقعد زيد) فعلّقت زيداً بالفعل الثاني. وفي باب الاشتغال في النحو العربي ذكر الجرجاني عن العائد الضمير على الاسم المقدم كما في قوله "وإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرتفع، كما أن ضميره في موضع رفع ولا يُضمر رافع كما لا يُضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام

---

[١٦] الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**،، ص ٧٨.

[١٧] ابن جني، **الخصائص**، ١/ ١١١.

[١٨] الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**،، ص ١٣٠.

العرب[١٩]. ومن هنا وجدنا أنّ ابن مضاء رفض فكرة الحذف والتقدير بسبب أنّه من المذهب الظاهري مما اعتقد الناس في أيّامه[٢٠].

موقف المحدثين في الإعراب:

ترى الباحثة أنّ بعض اللغويين المحدثين تأثروا بهذه الفكرة تأثراً إيجابياً وسلبياً. ويبدو أنّ آراء الناقدين في هذه الفكرة أخذت ثلاثة مواقف[٢١]، أولاً، موقف الذين يدعون إلى اعتماد المعنى **لا** اللفظ، ثانياً، موقف الذين يدعون إلى اعتماد اللفظ أو ما سماه الخصائص الشكلية، وثالثاً، وهم الذين يدعون إلى الجمع بين اللفظ والمعنى.

فالموقف **الأول** وهو ما يتعلق بمن يدعو إلى اعتماد المعنى لا اللفظ، هو موقف إبراهيم مصطفى، وقد اتبع منهج الذين ردّوا على فكرة العامل حيث نبّه إلى أنّ فكرة العامل هي فكرة فاشلة في اللغة العربية لأنها أدت إلى اختلاف الآراء وقادت إلى التجريدات الفلسفية[٢٢]. وحقيقة هي محاولة مشابهة لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية وقال فيها إنّ الحركات ذات معانٍ محددة فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة علم الخفة، ولكنه اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات. ويرى أنّ التقدير والتوسع فيه مؤدٍ إلى ضياع حكم النحو بقوله "ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتاً، وكثّروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأنواع من الإعراب، يقدّرون العامل رافعاً فيرفعون ويقدّرون ناصباً فينصبون، ولا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم"[٢٣]. وكشف إبراهيم مصطفى[٢٤] كثرة الخلاف بين النحاة في العامل في بعض الأبواب، منها: المفعول به؛ ما عامل النصب فيه؟ وقد رأى جمهور البصريين أنه الفعل

---

[١٩] ابن مضاء، **الرد على النحاة**، ص ١٠٦.

[٢٠] محمد عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث**، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧م، ص ٤٩-٥٢.

[٢١] انظر عزالدين مجدوب، **المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة**، تونس: دار محمد علي الحامي، ١٩٩٨، ص ٢٠٧.

[٢٢] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م، ص ١٩٥.

[٢٣] المرجع السابق، ص ٣٦.

[٢٤] المرجع السابق، ص ٣٩.

أو شبهه. وهشام الكوفي رأى أنه الفاعل وحده، ورأى الفراء أنّه الفعل والفاعل. وذهب خلف الأحمر إلى أنّه معنى المفعولية. وذكر إبراهيم مصطفى هذه الاختلافات ليكشف جدلهم حول فكرة العامل، وبالتالي يستطيع أن يقنع القارىء بفساد هذه الفكرة. وادّعى[٢٥] أنّ النحاة لم يفوا بمذهبهم في الإعراب لأنهم اختلفوا حوْل العامل المعنوي، كما ذهب البصريون إلى أنّ الابتداء يرفع المبتدأ وهو عامل معنوي. وأمّا الكوفيون فيثبتون عاملا معنويًا آخر يسمونه الخلاف عندما يجعلونه عامل النصب في الظرف إذا كان خبراً، نحو "زيدٌ عندك" وفي الفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية[٢٦].

والموقف الثاني هو موقف الذين يدعون إلى اعتماد اللفظ أو ماسماه الخصائص الشكلية. وكما ذكر بعض المحدثين منهم عبد الرحمن أيوب وعبد القاهر المهيري. ويرى عبد الرحمن أيوب أنّ التقديرات في النحو العربي جزء كبير في إقامة النحو. وهذا يؤدي إلى الوهم والافتراض في المعنى. فهم يتوهمون ويفترضون شيئاً أكثر كقوله على حد ما الكلمات التي لا يظهر عليها الإعراب في آخرها ومنها الإعراب المقدّر في المصدر المؤول ينصب بفتحة مقدّرة لأنه مفعول به ويؤولون المثال بـ "أُرِيدُ القيامَ"[٢٧]. ومن الكلمات التي يقدر فيها الإعراب الاسم المعتل في نحو: جاء القاضي. ورأيت عيسى، فالقاضي مرفوع بضمة منع من ظهورها الثقل، وعيسى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر، ومن الكلمات التي يجري عليها التقدير ما يعرف باشتغال المحل بحركة المناسبة في نحو: ليس بقائم. فالباء حرف جر زائد و(قائم) يُعرب مجروراً بحرف الجر الزائد، وهي في الوقت نفسها خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهكذا يبدو أن النحاة يتخيّلون الأجوبة بدون وعي بأنّ الأجوبة تؤثر على صلاحية المعنى الحقيقي. ورأى في هذه الحالة أنّ النحاة لا يفرقون بين المرفوع والمنصوب والمجرور بل يقدرونه بدون العلامة الشكلية . وسأل الأستاذ عبد

---

[٢٥] المرجع السابق، ص ٤٠.

[٢٦] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٤٠-٤١.

[٢٧] عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، الكويت:مؤسسة الصباح، ١٩٨٨، ص٥١.

الرحمن من أين أتى النحاة بكلمة "مقترنان" في مثل "كل رجل وضيعته مقترنان"[٢٨]. فرأى أنّ النحاة يتوهّمونها ويفترضون معنىً. ولم يقف الأمر على الأمثلة كهذه فحسب بل سخر عبد الرحمن من النحاة في تقدير عامل في "يا محمدُ" تقديره: "أنادي محمداً". وقال إنّ هذين المثالين فيهما فرق معنوي؛ فالأول، جملة إنشائية، وأما ثانية فجملة خبرية. وهنا لا يفرق النحاة بينهما لأنّ الجملة الثانية مُحَصّلة من تقدير الجملة الأولى. إنّ ذلك يمكن أن يجعلنا نقول إنّ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أيوب هو رجل يهتم بالخصائص الشكلية أكثر من المعنوية.

وعبد القاهر المهيري على غرار عبد الرحمن أيوب كما يقترح في كتابه نظرات في التراث اللغوي العربي؛ إنّ الفاعل يبدل موقع المبتدأ كما في هذا المثال: الزائر وصل، الزائر: هو فاعل بدىء به مرفوعا، وصل: فعل مطابق لفاعله، وإن الزائر وصل، الزائر: هو فاعل بدىء به منصوبا بأنّ، وصل: فعل مطابق لفاعله، الزائرون وصلوا، الزائرون: فاعل بدىء به مرفوعاً، وصلوا: فعل مطابق لفاعله[٢٩]. ورأى المهيري أنّ الفعل "وصل" في مثل "الزائر وصل" يرفع "الزائر" وليس يرفعه الابتداءُ. وهذا على ما يبدو مشابه لرأي الكوفيين الذي جاء ردّا على قول البصريين إن المبتدأ لا يُرفع بالابتداء بل المبتدأ والخبر يترافعان. إذاً، هذا الرأي لا يخرج عن العامل والمعمول، بل هو اختلاف تفسير لفهم بناء الكلمة من حيث المعنى كما هو واضح من قوله: ليس كل فاعل مرفوعاً، وليس كلّ مفعول منصوباً، وليس كل مضاف إليه مجرورا. ويمكن إعراب الاسم في أول الجملة بالنظر إلى معنى الجملة، فالمعنى يصير هو الحَكَمُ[٣٠].

ترى الباحثة أنّه يريد أن يطبق النحو العربي بطريقة اللغة الإنجليزية أي الزائر subject، ووصل verb، فتطابق الجنس والعدد يحدث فيه. والسؤال هل نحتاج إلى هذه التبديلات وفي نفس الوقت نظرية النظم مما اقترح الجرجاني موجودٌ فلو اتبع فسوف تكون هناك فائدة كبيرة تفيد القواعد النحوية العربية التي أثبتها النحاة القدامى.

---

[٢٨] المرجع السابق، ص ١٦٠

[٢٩] عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي ، ص ٥١.

[٣٠] المرجع السابق، ص ٤٣-٥١.

والموقف الثالث، هو موقف الذين يدعون إلى الجمع بين اللفظ والمعنى. ومنهم إبراهيم أنيس من وهو أحد المفكرين المحدثين فهو يرى أنّ قول قطرب عن اتفاق واختلاف الإعراب والمعنى له قيمة ولا بد أن يراجعه ويلاحظه دون إنكار. وذكر الأستاذ أنّ تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في أصل نشأته بل هو صورة للتخلص من التقاء الساكنين[٣١] في مثل (جزاؤهم العقاب) (الميم) في الوسط تليها مباشرة (اللام) وبعد (اللام) مباشرة (العين)، وكل منها حرف وليس بحركة. فندرك هنا أنه قد توالي في وسط الكلام ثلاثة أحرف، وهو أمر يأباه نظام توالي الحروف في الكلام العربي، فتخلص العرب من مثل هذا بتحريك الحرف الأول من هذه الحروف الثلاثة المتتالية[٣٢]. ورأى الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أنّ إسقاط حركة الإعراب في التنوين يدل على عدم الالتزام كما في بعض اللهجات فهم يلتزمون صورة واحدة من الإعراب لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع[٣٣]. ورأى أنّه لا يعنيه من الجملة إلاّ ركناها الأساسيان، نحو (المسند) وهو ما يناظر "محمول" المناطقة، و (المسند إليه) وهو الذي يعادل "الموضوع"[٣٤]. وسمي هذا باسم "الكتل"[٣٥]. وسأل إبراهيم أنيس لماذا تسامح النحاة القدامى في إسقاط الإعراب في التقاء الساكنين[٣٦]، والتنوين[٣٧] وفي مواضع من الشعر[٣٨]. وكان النحاة القدامى هم متعصّبون لحركة الإعراب، بل إنّ منهم من اعتبرها دلائل على المعنى، كما في قراءة أبي عمرو بن العلاء بتسكين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية، وكذلك

---

[٣١] إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص ٢٥٤.

[٣٢] المرجع السابق، ص ٢٥٥.

[٣٣] المرجع السابق، ص ٢٧٤.

[٣٤] المرجع السابق، ص ٢٧٥.

[٣٥] المرجع السابق، ص ٢٧٧.

[٣٦] المرجع السابق، ص ٢٥٥.

[٣٧] المرجع السابق، ص ٢٥٨.

[٣٨] المرجع السابق، ص ٢٧٥.

الـنحاة لا يرون جواز حذف الحركات الإعرابية إلا في الوقف، ويرون أن ما روي عن أبي عمرو ليس حذف الحركة بل اختلاسها[٣٩].

إذا كان الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس يرى أنّ إسقاط الإعراب عند النحاة القدامى بسبب التقاء الساكنين فإنّ تمام حسان من جهته يرى أنّ كل كلمة في الجملة تتضافر أو يتناسق بعضُها ببعض كقوله " إنّ الجملة في تصوّره عبارة عن "منظمة من الأجهزة"[٤٠] ويقصد بقوله بالأجهزة الوظائف التي ترتبط بالكلمات المستخدمة في الجملة. فالفعل والفاعل والمفعول مثلاً يرتبط بعضُها ببعض في الجملة لتكوّنَ معنىً واحداً فلا داعيَ للحديث عن كون واحد من العناصر عاملاً في الآخر. وقد قسم الأستاذ تمام في مبحثه القرائنَ النحويةَ المتضافرة إلى القرائن النحوية اللفظية والقرائن النحوية المعنوية. كقوله "إن القرائن تتضافر بمختلف أنواعها وتؤدي المعنى المقصود من كل أسلوب، وإنها بذلك تغني عن فكرة العامل عند النحاة"[٤١]، وعن دور الحركة الإعرابية يرى فما هي إلا إحدى هذه القرائن وقد تتخلف ويحل محلها القرائن الأخرى. فالقرائن المعنوية هي؛ أولاً: الإسناد[٤٢] هو العلاقة الرابطة بين طرفي الاسناد، كالعلاقة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل وفي مثل: يذهب زيد، "يذهب" فعل مرفوع، "زيد" فاعل لأن كل فعل لا بد له من فاعل. وثانياً: التخصيص[٤٣] هو معنى من معاني النحو عند الجرجاني أي هو قرينة معنوية تضم مجموعة من المعاني التي تقيد الإسناد وتربطه بجهة خاصة نحو: ضرب زيد عمرا؟ أو يضرب زيد عمرا أو اضرب عمرا؟ فإيقاع الضرب على عمرو تخصيص لعلاقة الإسناد أي أن الوقوع على عمرو كان قيدا في إسناد الضرب إلى من أسند إليه. وثالثاً: النسبة[٤٤] هي قرينة معنوية تجعل علاقة الإسناد نسبية. والنسبة هنا غير

---

[٣٩] المرجع السابق، ص ٢٣٨.

[٤٠] تمام حسان، **اللغة المعيارية والوصفية**، القاهرة: دار الثقافة، ١٩٩٢م، ص ٥٣.

[٤١] تمام حسان، **اللغة بين العربية معناها ومبناها**، المغرب: دار الثقافة، د.ت، ص ٢٣٠.

[٤٢] المرجع السابق، بتصرف.

[٤٣] المرجع السابق، ص ١٩٦ بتصرف.

[٤٤] المرجع السابق، ص ٢٠١ بتصرف.

التخصيص، لأن التخصيص تقييد على حين أن النسبة إلحاق نحو: جلس زيد على الكرسي، فإن الكرسي تعلّق بالجلوس بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالمُضِي. وثالثاً: التبعية[٤٥] هي قرينة معنوية عامة تضم فروعا: هي النعتُ والعطفُ والتوكيدُ والإبدالُ نحو: قام محمدٌ وعمروٌ – وأصلُه قام محمد وقام عمرو – ولا يجوز أن يوضع قام ثانياً لأن وظيفة الواو أو العاطف تحل محل تكرار الجملة. ورابعاً: المخالفة[٤٦] هي قرينة معنوية يقصد منها أن جزءا من أجزاء التركيب، يخالف أحكام الإسناد الجاري، ويبدو هذا جلياً في باب الاختصاص نحو: نحن –العربَ– نكرم الضيوف و"العربَ" في الجملة الثانية مختص. فـ"العربَ" منصوباً يخالف مقتضى الإسناد الذي يتطلب خبراً، ولذلك لا يمكن أن تُعربَ كلمة "العرب" خبراً لأن المراد يخالف ما ذكر وهو أخص. وخامساً: المعية[٤٧] هي قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبةُ على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية نحو: وفي مثل(لا تأكلِ السّمكَ وتشربَ اللبن). ومع أنّ معنى الواو هنا هو نفسه معنى الواو التي في المفعول معه. وسادساً: الظرفية[٤٨] أي هي قرينة على إرادة معنى المفعول فيه، نحو: حضر زيد إذ حضر عمرو، فإن "إذ" تقترن بين الحضورين. وسابعاً: التحديد والمقصود بالتحديد تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته لأن المصدر هو اسم الحدث ففي إيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل نحو؛ قرأ محمد كتاباً قراءةً جيدةً، فـ "قراءةً" مفعول مطلق منصوب بالفتحة أي يتأثر بمعنى "قَرَأَ". ثامناً: الملابسات للهيئات هي قرينة معنوية على إفادة معنى "الحال" بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها، نحو؛ "جاء زيد راكباً"، فالمعنى "جاء زيد" ملابساً لحال الركوب. وأماّ القرائن اللفظية؛ أولاً: العلامة الإعرابية، هي أوفر القرائن حظا من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظريةً كاملةً سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم

---

[٤٥] المرجع السابق، ص ٢٠٤ بتصرف.

[٤٦] المرجع السابق، ص ٢٠٠ بتصرف.

[٤٧] المرجع السابق، ص ١٩٦ بتصرف.

[٤٨] المرجع السابق، ص ١٩٦ بتصرف.

تكلموا فيه الإعراب الظاهر، والإعراب المقدر، والمحل الإعرابي. وثانياً: الرتبة[٤٩] هي وصف لمواقع الكلمات في التراكيب. وللرتبة نوعان هما: رتبة محفوظة، ورتبة غير محفوظة. والرتبة المحفوظة تخص النحو، نحو: تقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، والفعل على الفاعل والرتبة غير المحفوظة تخص البلاغة، نحو: رتبة الضمير والمرجع ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم. وثالثاً: الصيغة[٥٠] هي المبنى الصرفي للأسماء والأفعال والصفات وهي قرينة لفظية يقدمها علم الصرف للنحو، نحو؛ زيد قائم، فـ "قائم" يقيد بكلمة زيد مفردا وجنسا، وكذلك في سعاد قائمة، تتأثر سعاد مفردا وجنسا. ورابعاً: المطابقة[٥١] هي قرينة لفظية توثّق الصلة بين أجزاء التركيب، نحو: وتكون المطابقة في خمسة أمور: العلامة الإعرابية، والشخص (التكلم والخطاب والغيبة)، والعدد (الأفراد والتثنية والجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث)، والتعيين (التعريف والتنكير)، نحو؛ الرجلان الفاضلان يقومان. وخامساً: الربط[٥٢] هو قرينة لفظية تدل على اتصال أحد المترابطين بالآخر، ويكون الربط بالضمير مستترا وبارزاً، فالمستتر نحو؛ (زيد قام) والبارز نحو؛ (زيد قام أبوه). وسادساً: التضام[٥٣] هو أن يستلزم أحد العنصرين النحويين عنصراً آخر، فيكون التضام على هيئة (التلازم)، نحو؛ محمد يذهب إلى المدرسة، فكلمة "يذهب" يقترن بحرف "إلى" وليس "مِن" أو "في" وهذا سمي بالتضام التلازم. وسابعاً: الأداة[٥٤] وهي مبني صرفي يؤدي وظائف خاصة في التركيب النحوي وتشترك الأدوات جميعا في أنها لا تدل على معانٍ معجمية، إنما تدل على معنى وظيفي هو التعليق، نحو: وفي مثل التعجب، نحو؛ ما أحسن السماءَ. وثامناً: النغمة[٥٥] هي الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق، فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة فاؤها وعينُها ولامُها

---

[٤٩] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص ٢٠٧ بتصرف.

[٥٠] المرجع السابق، ٢١٠ بتصرف.

[٥١] المرجع السابق، ٢١١ بتصرف.

[٥٢] المرجع السابق، ص ٢١٣ بتصرف.

[٥٣] المرجع السابق، ص ٢١٦ بتصرف.

[٥٤] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ٢٢٤ بتصرف.

[٥٥] المرجع السابق، بتصرف.

وزوائدها وملحقاتها نغمات معينة بعضها مرتفع وبعضها منخفض وبعضها يتفق مع النبر وبعضها لا يتفق معه. وبعضها صاعد من مستوى أسفل وبعضها هابط من مستوى أعلى. وهذا يعني أن تمام حسان لم يلغ حركة الإعراب ولكنه قلل من دورها.

ومن هنا لاحظنا أنّ الإعراب مما قعّد النحاة القدامى له نظر خاص لدى النحويين واللغويين. وهذا النظر يؤدي إلى النقاش الطويل عن دور الإعراب وحركته في تعيين معاني الكلمات وتقديرها. إنّ النحاة العربي قد اختلفوا الآراء في تقعيد النحو العربي وتطبيقها. فهذا الاختلاف يركز على القواعد الإعرابية مما تعتمد أكثر بنظرية العامل. فهذه النظرية أدّت إلى عدّة القضايا مما أشارت إلى أنّها في حالة الإضطراب أي بعض النحاة في إنكار على استخدامها خاصة في باب التقديرات والتأويلات في بعض الجمل. وترى الباحثة أنّ هذه الاختلافات تؤدي إلى توسُّع القواعد النحوية عما قعّدها النحويون. فالتوسع – مما ترى الباحثة – أنّه شئٌ مهمّ جداً لئلاّ القواعد الإعرابية في النحو العربي جامدا. وهذه هي إسهامات كبيرة من العلماء العرب في تقعيد وتنظيم النحو العربي مما تفيد المسلمين في تفسير القرآن وتأويلها. ولعل اختلافات الآراء هذه هي رحمة للأمة الإسلامية كلها.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم أنيس، **أسرار اللغة** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥م.
- إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م.
- ابن الأنباري، **نزهة الألباء**،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة:دار نهضة مصر،١٩٦٧م.
- ابـن جنـي، **الخـصائص**، بيروت: دار الكتاب العربي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.
- ابن مضاء، **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط.٣، د.ت.
- أبـو الطيّب اللغوي، **مراتب النحويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ١٩٥٥م.
- الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، بيروت: دار الكتب العلمية.
- تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، المغرب: دار الثقافة، د.ت.
- ـــــــ، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، المغرب: دار الثقافة، ١٩٩٢م.
- السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م.
- سيبويه، **الكتاب** (ت ١٧٧هـ). تحقيق إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.
- عـزالدين مجـدوب، **المـنوال الـنحوي العربي قراءة لسانية جديدة**، تونس: دار مُحمد علي الحامي، ١٩٩٨م.
- محمـد عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧م.
- عبد القادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**. تونس:دار الغرب، الإسلامي، ١٩٩٣م.
- الجرجانـي، عـبد القاهر(ت ٤٧١هـ). **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**.تحقيق البدراوي زهران. القاهرة: دار المعارف، ط.٢، د.ت.
- الزجاجـي، أبو القاسم(ت ٣٣٧هـ). **الإيضاح في علل النحو**. تحقيق مازن المبارك. بيروت: دار النفائس، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.